

Distr.: General
19 April 2022

Arabic
Original: English



استكهولم بعد 50 عاماً: عافية الكوكب من
أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا
استكهولم، 2 و3 حزيران/يونيه 2022

حوار القيادة 1: التأمل في الحاجة الملحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق عافية الكوكب وازدهار الجميع

ورقة معلومات أساسية مقدمة من الأمانة العامة

أولاً- نبذة عن حوارات القيادة

1- إن اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً هو الاجتماع الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في استكهولم في حزيران/يونيه 1972، وهو احتفال ووقت للعمل والمشاركة الجريئين. ويوفر الاجتماع فرصة للتفكير والتواصل وتعجيل الإجراءات وتوسيع نطاقها من أجل بناء مستقبل أفضل على كوكب سليم وتحقيق الازدهار للجميع.

2- وتبرز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أهمية وجود كوكب سليم لتقدم البشرية وازدهارها، وقد تأكدت هذه الأهمية من خلال استمرار الأزمة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ويحدّد الكوكب المتدهور من الرفاهية والازدهار، ويضع عقبات أمام تحقيق مستقبل أفضل. وتعدّ المذكرة المفاهيمية المعنونة "استكهولم بعد 50 عاماً: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا وفرصتنا"⁽¹⁾ مقدمة للتحدي العالمي المتمثل في تحقيق كوكب سليم ولبلوغ فرص التعبير عن الالتزام المتجدد في الاجتماع الدولي.

3- والهدف من حوارات القيادة في اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً هو إشراك الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال والصناعة ومنظمات المجتمع المدني - بما في ذلك منظمات الشباب والنساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمجتمعات الريفية - وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة في تبادل الأفكار حول الفرص للتغلب على الحواجز التي تعترض التنفيذ، وربط الإجراءات، وإنشاء مسارات جديدة للتغيير بين الأجيال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- وتكس ورقة المعلومات الأساسية هذه المناقشات التي جرت خلال الجولة الأولى من الاجتماعات غير الرسمية لمجموعة العمل التي انعقدت في آذار/مارس 2022 ومداخلات الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 19 أيار/مايو 2022.

(1) A/CONF.238/3

وأصحاب المصلحة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الاجتماع التحضيري لاجتماع استكهولم بعد 50 عاماً المعقود في 28 آذار/مارس 2022 في نيويورك تحت رعاية الجمعية العامة. وتشمل الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الاجتماع التحضيري والمتصلة بالحوارات الثلاثة للقيادة، التركيز على إشراك مجموعات أوساط الشباب وعلى الأهمية المحورية التي يمثلها الإنصاف بين الأجيال في النتائج المحتملة للاجتماع الدولي.

5- ويركز حوار القيادة 1، وموضوعه "التأمل في الحاجة الملحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق عافية الكوكب وازدهار الجميع"، على الحاجة الملحة للعمل من أجل تحقيق كوكب سليم مع ازدهار الجميع، حيث يمكن تحقيق تطلعات الناس وحقوقهم.

ثانياً- السياق

6- عُقد أو سيعقد عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية المتعددة الأطراف في عام 2022، بما في ذلك الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP@50؛ والدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاجتماع الخامس عشر المستأنف لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والاجتماع السابع والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومؤتمر الأمم المتحدة لعام 2022 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية (مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات)، وقمة تحويل التعليم. وقد أعلنت الحكومات والمنظمات والقطاع الخاص عن إطلاق العديد من المبادرات الأخرى للمساهمة في حماية البيئة، مثل ميثاق اللدائن في المحيطات، والتحالف العالمي للمحيطات، واتّلاف الطموح الكبير من أجل الطبيعة والناس. ولا يُقصد باجتماع استكهولم بعد 50 عاماً تكرار المناقشات التي أجريت في سياق مثل هذه المبادرات أو إعادة النظر في الالتزامات القائمة، ولكن يُقصد به إحداث الزخم وإقامة تحالفات من شأنها تسريع العمل على النطاق المطلوب للوفاء بالالتزامات ذات الصلة.

7- ويجب على الجميع العمل بشكل عاجل لمعالجة أزمتي المناخ والتنوع البيولوجي مع تجنب الإجراءات التي من شأنها تسريع التلوث والسلوكيات الأخرى غير المستدامة. ولا تزال الموائل والنظم الإيكولوجية الرئيسية، مثل الغابات والأراضي العشبية، تُستهلك أو تُتلف بمعدلات عالية للغاية بغرض استخراج الموارد الطبيعية. وتدمير الطبيعة يدمر شبكة الحياة التي تدعم التقدم البشري على الأرض. وقد حان الوقت لكي تتوقف الإنسانية عن تقويض مستقبلها.

ثالثاً- المسائل

ألف- تحويل علاقتنا مع الطبيعة

1- وقف فقدان التنوع البيولوجي واستعادة النظم الإيكولوجية

8- إن النظم الإيكولوجية السليمة ضرورية للبشرية. فهي توفر نظم دعم الحياة التي يعتمد عليها بقاء الإنسان ورفاهه. ويتطلب مدى الاتجاهات الحالية في فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية اتخاذ إجراءات عاجلة والتحول إلى فهم الآثار والتبعيات البشرية، والمخاطر المرتبطة بانخفاض تدفق فوائد الطبيعة إلى الناس والاقتصادات. وتوزع المكاسب والتكاليف والمخاطر المرتبطة بالتغير البيئي بشكل غير متكافئ داخل البلدان وفيما بينها.

2- التخفيف والتكيف من أجل مكافحة تغير المناخ

9- يتجه العالم نحو ارتفاع في درجات الحرارة بما يقرب من 3 درجات مئوية في هذا القرن - وهو ما يتجاوز بكثير هدف اتفاق باريس للحد من الاحترار العالمي إلى ارتفاع يقل بكثير عن درجتين مئويتين، ويُفصّل ألا يزيد

عن 1,5 درجة مئوية⁽²⁾. وتبقى بصمة السلوك الاستهلاكي الحالي غير متكافئة للغاية، حيث ينتج ذوي أعلى الدخل الذين تبلغ نسبتهم 10 في المائة من أصحاب الدخل ما يقرب من 50 في المائة من إجمالي انبعاثات الكربون، في حين ينتج ذوي أدنى الدخل الذين تبلغ نسبتهم 50 في المائة من أصحاب الدخل أقل من 7 في المائة منها⁽³⁾.

10- ولا تزال هناك تحديات رئيسية، مثل التسعير العادل والفعال للتلوث الكربوني، وزيادة الطموح والفعالية في جهود التخفيف التي تشمل نشر تكنولوجيات سليمة ونظيفة بيئياً، وزيادة الدعم المالي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل إجراءات التكيف والتخفيف.

11- وهناك اعتراف واسع النطاق بأن الحفاظ على صحة النظم الإيكولوجية والحفاظ على الطبيعة يوفران فرصاً للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويمكن أن تؤدي زيادة استخدام النهج القائمة على النظم الإيكولوجية والحلول القائمة على الطبيعة إلى بناء القدرة على الصمود، والحد من أوجه الضعف وتخزين الكربون وعزله، وتحقيق فوائد متعددة ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويلزم مراعاة حقوق وآراء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في السياسات التي تنطوي على التدخلات المتعلقة بالأراضي وتغيير استخدام الأراضي. وبينما يثير ميثاق غلاسكو للمناخ⁽⁴⁾ طموحات التكيف مع المناخ، تظل الجهود الحالية غير كافية. وتظل هناك حاجة إلى تمويل إضافي وقدرات معززة وإجراءات ملموسة لسد فجوة التكيف⁽⁵⁾.

3- تدابير جديدة لإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة

12- يمكن للحكومات والمؤسسات الدولية أن تنفذ تدابير جديدة تحفز السوق والممارسات الاقتصادية والمالية التي تعزز التنمية المستدامة. وفي سياق هذه التدابير، يُعترف بالبيئة كأساس للاقتصاد، ويعد حفظها أمراً أساسياً للتنمية والتخطيط، وتُعزز اللوائح لاستعادة رأس المال الطبيعي. وفي إطار نهج مثل المحاسبة البيئية الشاملة، يُقِيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية كأصول وتُراعى إلى جانب مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن استخدام المحاسبة البيئية الشاملة ومحاسبة الكربون ومراعاة أوجه الضعف المتعددة الأبعاد لوضع تدابير مبتكرة لتعزيز الاستدامة في الأعمال التجارية، بما في ذلك من خلال استخدام الحوافز.

باء - الإنتاج والاستهلاك المستدامان ومكافحة التلوث

1- تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين

13- تؤدي أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة إلى تأجيل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، مما يتسبب في انتشار التلوث والنفايات ويؤدي إلى التوزيع غير المتكافئ لتكاليف ومنافع النشاط الاقتصادي. وكانت الأبعاد التجديدية والإصلاحية للاستهلاك والإنتاج المستدامين تُتجاهل في أغلب الأحيان في أطر السياسات الوطنية وممارسات الأعمال التجارية، ومع ذلك فإنها تؤدي دوراً رئيسياً في الحد من الضغوط على النظم الإيكولوجية وزيادة الآثار الإيجابية. ومن الضروري تسريع الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين للسلع الاستهلاكية،

(2) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة الانبعاثات 2021: تستمر الحرارة: عالم من الوعود المناخية التي لم يتم الوفاء بها بعد (نيروبي، 2021).

(3) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة الانبعاثات 2020 (نيروبي، 2020).

(4) المقرر 1/أ-26 للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعروف أيضاً باسم ميثاق غلاسكو للمناخ (النص مدرج في تقرير الدورة، وهو متاح على الموقع الإلكتروني https://unfccc.int/sites/default/files/resource/cp2021_12_adv.pdf).

(5) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة التكيف 2021: العاصفة المتجمعة: التكيف مع تغير المناخ في عالم ما بعد الجائحة (نيروبي، 2021).

وإنتاج الطاقة المستدامة، واستخراج الموارد واستخدامها، والجهود الرامية إلى جعل التجارة قوة من أجل الصالح العام.

2- مكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية والكيميائية

14- تعد المواد البلاستيكية والمواد الكيميائية جزءاً لا يتجزء من المدخلات في جميع قطاعات المجتمع تقريباً وتحقق فوائد مهمة في مجالات من الطب والزراعة إلى السلع الاستهلاكية والتكنولوجيات النظيفة والتخفيف من حدة الفقر. وتبقى إدارتها السليمة ضرورية لتجنب المخاطر التي تهدد صحة الإنسان والنظم الإيكولوجية وتجنب التكاليف الاقتصادية الباهظة. وسيشكل وضع صك ملزم قانوناً لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية خطوة حاسمة في مكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية والكيميائية⁽⁶⁾. ويشكل تعزيز الأطر القانونية والقدرة المؤسسية - بما في ذلك تنفيذ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية - وتوفير حوافز للابتكار والتعاون عنصران أساسيان لهذا التحول.

3- نظم غذائية مستدامة

15- تعد النظم الغذائية محركاً رئيسياً للتغيرات في استخدام الأراضي والمياه، مما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي. وتتأثر النظم الغذائية أيضاً بشكل سلبي بفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ. ويمكن للتدخلات الرامية إلى تنفيذ الإنتاج والاستهلاك المستدامين للأغذية أن تحقق فوائد متزامنة متعددة لصحة الإنسان والكوكب وتحسن فرص العمل وسبل العيش. ويمكن للحكومات والشركات والمستهلكين تحسين خيارات المحاصيل وأساليب الزراعة ونظم توزيع الأغذية وطرائق معالجة فقدان الأغذية وهدرها، وهي جميعها تدابير من شأنها أن تزيد القدرة على الصمود في سلاسل الإمداد الغذائي. وعند إجراء تغييرات لزيادة استدامة النظم الغذائية، من الضروري فهم ومعالجة المسائل التي تؤثر على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك أعمال الحقوق، وحيازة الأراضي، واحترام المعارف التقليدية وحمايتها.

جيم- العدل والإدماج والإنصاف بين الأجيال

1- العدالة البيئية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمساواة

16- سيتطلب اتخاذ إجراءات تآزرية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والعدالة البيئية تغييراً تحويلياً يضمن إعادة تنظيم أساسية على نطاق المنظومة في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع. ويلزم إحداث تحول في القيم والنماذج والأهداف والمبادئ. ويعترف القرار 13/48، الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان مؤخراً، بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة ويمكن أن يكون بمثابة حافز لتمكين الحكومات والمشرعين والمحاكم وجماعات المواطنين في جميع أنحاء العالم من اتخاذ إجراءات لاحترام الحق في بيئة صحية للجميع وحمايته وإعماله.

17- إن إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المشاركة الهادفة والمستنيرة وتحقيق المساواة بين الجنسين، يمنح القدرة للأفراد والشعوب الذين يعيشون في أوضاع هشّة، وهو أمر ضروري لتصميم إجراءات عادلة وشاملة وفعالة لاستخدام الطبيعة وحفظها واستعادتها على نحو مستدام. ويعد تنفيذ الأهداف العالمية المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي على نحو يراعي المنظور الجنساني أمراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة. كما ينشئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون البيئي الدولي إطاراً واضحاً للمساواة عن الانتهاكات البيئية وانتهاكات حقوق الإنسان.

(6) انظر قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5، "إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو صك دولي ملزم قانوناً" (UNEP/EA.5/Res.14).

18- ويشكل نظام العدالة وتدابير مكافحة الفساد المتعلقة بالجرائم البيئية جزءاً أساسياً من الحلول المتكاملة لحماية التنوع البيولوجي. ويشكل التنفيذ العالمي للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي توضح التزامات ومسؤوليات الدول والشركات في مجال حقوق الإنسان، مكوناً رئيسياً لإطار الحقوق. ومن شأن التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال العناية الواجبة بحقوق الإنسان، أن يحمي البيئة ومن يعتمد عليها ويضمن الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة عند حدوث ضرر.

2- انتقال عادل إلى نظم اجتماعية واقتصادية مستدامة

19- سيؤدي التحول إلى نظم اجتماعية واقتصادية مستدامة إلى تعطيل الأمور ومن ثم ستكون هناك حاجة إلى شبكات أمان للعمال من أجل معالجة التوترات الاجتماعية وتجنب رفض أو تأجيل اتخاذ إجراءات عاجلة. ومن الأهمية بمكان معالجة المسائل الرئيسية للتنوع والإنصاف والإدماج من أجل القضاء على الفقر وضمان المساواة وتمكين المرأة. فعلى سبيل المثال، ينبغي ربط تمويل النهج القائمة على النظم الإيكولوجية والحلول القائمة على الطبيعة والتكيف بظروف عمل عادلة، والمساواة بين الجنسين، وخلق فرص عمل لائقة. ومن شأن إعادة التفكير في نماذجنا ومؤسساتنا الاقتصادية أن تعزز الانتقال العادل، وتدعم التخلص التدريجي من الصناعات الضارة وتعزز التعاون العالمي.

3- المساواة بين الأجيال

20- غالباً ما تكون أفعال من هم على قيد الحياة اليوم نتيجة لنظم موروثه ويمكن أن يتردد صداها عبر الأجيال، مما يُنشئ أنماطاً ومسارات للمستقبل. وستؤثر الأنماط الديمغرافية والإنصاف والمساواة لهذا الجيل على علاقة البشرية بالطبيعة في المستقبل وحقوق الأجيال القادمة. وتقع المساواة بين الأجيال في صميم التنمية المستدامة وستضمن أن يتصرف كل جيل بمسؤولية، مع الاعتراف بأنه يتقاسم الكوكب مع الأجيال الأخرى، السابقة والمستقبلية.

4- العلم والتعليم والثقافة لبناء التضامن والتعاون

21- تتفاعل مختلف فئات المجتمع مع الطبيعة وتقدرها بطرق متنوعة، يمكن أن تنعكس بشكل أفضل في السياسات والعمل. ويمكن دمج الأخلاقيات والفلسفة البيئية للسكان الأصليين مع النهج الغربية على مستوى نظام التعليم بأكمله⁽⁷⁾. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى بناء التضامن والعمل الجماعي بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة. ويتيح توفير فرص حصول الجميع على العلم والتعليم والثقافة وتعزيز التعلم والتدريب مدى الحياة في مجال الإشراف البيئي والمهارات ذات الصلة، بما في ذلك للنساء والفتيات والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مساراً طويلاً الأجل نحو تحويل التفاعلات البشرية مع الطبيعة وضمان سلامة جميع النظم الإيكولوجية.

22- وإذا أردنا تعزيز سلامة المحيط الحيوي والحد من الضغوط والمطالب البشرية، سيلزم إجراء تغييرات واسعة النطاق على مدى السنوات العشر القادمة، مدعومة بمستويات غير مسبوقه من الوفاء بالالتزامات والطموحات من خلال إجراءات منسقة وممارسة الإرادة السياسية. ويجب الاعتراف بالقيمة الحقيقية للطبيعة لإيجاد القدرة على الصمود ومعالجة أوجه عدم المساواة وتحقيق الازدهار وإعمال الحقوق والكرامة للجميع - للأجيال الحالية والمستقبلية.

W. Kelbessa, "Environmental ethics and policy", contribution to the forthcoming collection *Reimagining the Human-Environment Relationship: A Global Policy Reflection on Alternative Paradigms for Our Collective Well-Being in Support of Stockholm+50* (United Nations Environment Programme and United Nations University Centre for Policy Research, supported by International Development Research Centre, Canada)

رابعاً-

الرسائل الرئيسية والإجراءات العاجلة الموصى بها

الرسالة 1- إن الكوكب السليم يدعم التقدم الاجتماعي والاقتصادي والرفاه والقدرة على الصمود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(أ) يلزم الاضطلاع بإجراءات جماعية وفردية عاجلة للتكيف مع بيئة متغيرة وتأمين كوكب سليم وازدهار للجميع. ويشكل "العمل كالمعتاد" تهديدات خطيرة لرفاهنا وازدهارنا ومستقبلنا. وأزمة الكوكب هي بالفعل أزمة إنسانية وتتطلب آليات جديدة للتصدي بفعالية لحالات الطوارئ والكوارث والحروب الناجمة عن تغير المناخ.

(ب) من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة، يلزم توفير ظروف تمكينية وسياسات محلية تعزز الحلول الشاملة والمتكاملة للتصدي لتغير المناخ وعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي ومنع التلوث. ويمكن أن يؤدي استخدام النهج القائمة على الحقوق إلى ربط النظم الاجتماعية والاقتصادية بأزمة الكوكب الثلاثية ومعالجة المسؤولية والإنصاف بين الأجيال.

(ج) ينبغي للقياسات الجديدة للتقدم نحو التنمية المستدامة أن توجه السياسات وصنع القرار لتعكس الأبعاد المتعددة للتنمية المستدامة وتدعم النهج الكلية التي تقدر الطبيعة حقاً.

(د) يلزم توسيع نطاق الحد من مخاطر الكوارث، واستعادة النظم الإيكولوجية، والتكيف الفعال مع تغير المناخ على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال الإدارة المتكاملة للمخاطر والاستثمارات في النهج القائمة على النظم الإيكولوجية والحلول القائمة على الطبيعة. ويمكن أن تكون الإصلاحات المعنية بتسعير الكربون، والضرائب، ودعم الوقود الأحفوري أدوات أساسية لمساعدة البلدان على تعبئة تمويل تكيفي للمناخ من أجل مواجهة تحديات التخفيف والتكيف.

(هـ) يتطلب نطاق العمل المطلوب توجيه التمويل المحلي والدولي، من المصادر العامة والخاصة والخيرية، نحو خفض كبير في الانبعاثات من قطاعات الطاقة والصناعة والزراعة، وعكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي، ومنع التلوث. ويجب زيادة عدد البلدان والمنظمات التي أعطت الأولوية الكاملة للتمويل الموجه نحو التحول إلى الطاقة النظيفة، وسيؤدي القيام بذلك إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص. وتبذل الجهات الموقعة جهوداً لإنهاء التمويل العام الدولي المباشر الجديد للوقود الأحفوري الذي لا يتوقف استخدامه بحلول نهاية عام 2022.

الرسالة 2- تمكّن تعددية الأطراف الفعالة والعادلة من تنفيذ الالتزامات القائمة.

(أ) إن البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، هي من بين أكثر البلدان ضعفاً، وتتأثر بشكل غير متناسب بالآثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث الأخرى. وهناك حاجة ملحة إلى تبسيط الإجراءات القائمة والتعجيل بها لتوفير إمكانية الحصول على التمويل لصالح مشاريع المناخ لتمكين البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل من مواجهة تحدياتها الخاصة. وتكتسي إمكانية الحصول على التمويل والتكنولوجيا والدراية التقنية أهمية خاصة بالنسبة لأشد البلدان تأثراً بالمناخ وينبغي زيادتها زيادة كبيرة بما يتجاوز المستويات الحالية.

(ب) ينبغي تقديم الدعم للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه بطريقة متوازنة بتمويل مناخي مستدام ويمكن التنبؤ به ومبتكر. ولم يتم الوفاء بالالتزام الذي تعهدت به البلدان المتقدمة بتقديم 100 مليار دولار في شكل تمويل سنوي لصالح المناخ بحلول عام 2020 لدعم البلدان النامية ويجب الوفاء به على وجه السرعة. وينبغي أن تستند الالتزامات المعززة للتمويل السنوي لصالح المناخ إلى هذا الهدف، ولا سيما من خلال الهدف الجديد المحدد كمياً بشكل جماعي لتمويل المناخ، والذي سيتم تحديده في عام 2024. وينبغي زيادة التمويل الميسر بشكل كبير وينبغي ألا يكون التمويل المتعلق بالمناخ مصدراً لليون خارجية إضافية للبلدان النامية.

(ج) يكتسي العلم والتعليم وتبادل المعارف ونقل التكنولوجيا أهمية حاسمة بالنسبة للعمل المناخي الفعال، واستعادة النظم الإيكولوجية، والحد من مخاطر الكوارث، ومكافحة التلوث. وينبغي زيادة الجهود التعاونية

على جميع المستويات لدعم الوعي والقدرة المؤسسية، بما في ذلك بشأن نُهج من قبيل الإدارة المتكاملة للمخاطر والتكيف والوقاية والإجراءات الاستباقية.

الرسالة 3- إن إعمال حق الإنسان في بيئة نظيفة وسليمة ومستدامة يمكن أن يجعل بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإدماج الجميع والمساواة بين الجنسين. ويمكن تعزيز القدرات فيما يتعلق بسيادة القانون البيئي إعمال حقوق الإنسان.

(أ) تؤدي العدالة بين الأجيال دوراً مهماً في إعادة التفكير في الإدارة البيئية في سياق أزمة الكوكب الثلاثة وكسمة من سمات سيادة القانون البيئي. ويقع بناء عالم عادل ومنصف في صميم أهداف التنمية المستدامة.

(ب) ينبغي تمكين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب من المشاركة الحقيقية والهادفة على جميع مستويات صنع القرار. ويجب الاعتراف بأدوار الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومسؤولياتها وحقوقها - بما في ذلك حقوقها في الملكية الفكرية - وتسخير معارفها، في حين ينبغي لأطر التعليم الرسمية وغير الرسمية أن تمكن المواطنين من اكتساب الوعي بالحاجة الملحة إلى العمل البيئي وإحداث فرق في مجتمعاتهم.

(ج) ينبغي التعجيل بتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وينبغي تعزيز قدرة بلدان جنوب الكرة الأرضية على إنفاذ سيادة القانون البيئي بفعالية ووضع أطر للرصد والمساءلة لقياس التقدم المحرز.

(د) ينبغي التصدي للجرائم البيئية التي تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وتحرم المجتمعات والحكومات من الإيرادات وفرص التنمية في المستقبل. ويمكن للاستجابات المعززة والتعاونية لإنفاذ القانون أن تتصدى للجرائم البيئية، مما يساعد على تعزيز سبل العيش والأمن واستعادة الحياة البرية والنظم الإيكولوجية.

الرسالة 4- يمكن للنهج المتكاملة والمشاركة أن تعجل بالإجراءات المناخية الفعالة، واستعادة النظم الإيكولوجية، ومنع التلوث، والحد من مخاطر الكوارث.

(أ) يمكن للعمل المنسق بشأن الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة"، أن يجعل بسلاسل الإمداد المستدامة ويحسن كفاءة الموارد والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ونماذج الإنتاج التجديدي. وينبغي موازنة الجهود المبذولة على نطاق القطاعين العام والخاص، وتحفيز تبادل المعارف والتعاون العالمي على نطاق غير مسبوق.

(ب) بالإضافة إلى قرار جمعية البيئة 11/5 المعتمد مؤخراً بشأن تعزيز الاقتصاد الدائري كمساهمة في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ينبغي إقامة حوار شامل ومتعدد الأطراف ومتعدد أصحاب المصلحة بشأن مسارات تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك من خلال مبادرات كفاءة استخدام الموارد والاقتصاد الدائري.

(ج) ثمة حاجة إلى بذل جهود لإلغاء الإعانات الزراعية الضارة بالبيئة ولتعزيز سياسات النظم الغذائية المستدامة. ويمكن للتعاون متعدد الأطراف ومتعدد أصحاب المصلحة أن ييسر الحصول على أغذية آمنة ومتنوعة ومغذية، بينما تستثمر الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في الانتقال إلى الزراعة التجديدية، والتي تمثل فرصة اقتصادية لتحقيق أهداف المناخ والتنوع البيولوجي والتلوث بشكل مشترك.

(د) يلزم أيضاً بذل جهود للتعجيل بالإنتاج والاستهلاك المستدامين من خلال تضخيم معايير الاكتفاء، والتحول من بيع السلع إلى بيع الوظائف، ووضع معايير استدامة أقوى، وتعزيز السياسات والاستثمارات في الوظائف اللائقة وتقاسم المعارف في الجهود المبذولة من أجل "الإصلاح وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير".